المساواة بين الرجال والنساء

لا مساواة بين الناس لا بين الرجال والنساء كطائفتين ولا بين الرجال وحدهم ولا بين النساء وحدهنّ . هذا عند التخصيص واما عند التعميم فالرجال والنساء مشتركون في الحقيقة الانسانية متساوون فيها . والرجال وحدهم متساوون في الماهية وكذلك النساء وحدهنّ . ولكن ما كل ما يُطلَب من الرجل الآن او ينتظر منهُ يُطلَب من المرأة او ينتظر منها لان بين الرجال والنساء فرقًا اجتماعيًا واضحًا فهل هو طبيعي ثابت او هو وضعي ناتج عن التربية وحال الاجتماع . اي هل كانت النساء كذلك دائمًا ورجالهم ممتازون على نسائهم في قوام العقلية والبدنية او كانوا متساوين ثم اختلفوا تبعًا لحال الاجتماع وقد يعودون الى المساواة . وهل المتوحشون مثل المتمدنين من هذا القبيل

اشترك الدكتور روبرت لوي والدكتورة لنا هولنجورث الاميركيان في مقالة كتباها في هذا الموضوع ونشراها في المجلة الشهرية الاميركية وجمعا فيها خلاصة ما حققهُ العلماء فيهِ حتى الآن وها نحن موردون زبدتها فيما يلي قالا : —

ان القائمين بالدعوة التي ترمي الى مساواة النساء بالرجال في الحقوق والاجور والاعمال يطلبون فك القيود التي تمنع النساء من مجاراة الرجال في الاعمال البدنية والاشغال العقلية . اما الذين يخالفونهم في ذلك فيبنون مخالفتهم على امرين الاول ان ازالة هذه القيود توقع في نتائج غير مرضية من حيث الآداب القومية والقواعد الاجتماعية والثاني ان المرأة غير صالحة طبعًا للقيام باعمال الرجل . اما الامر الاول فالبحث فيهِ خارج عن نطاق العلوم الطبيعية لان كون الشيء مرضيًا او غير مرضيٍّ يتوقف على الرأي والمعتقد ولا دخل فيهِ للحقائق العلمية . وقد يتصل علم الاجتماع الى معرفة النتائج التي تنتج عن ازالة هذه القيود معرفة استقرائية يقينية حتى يصير المرء ينبئ بحدوثها قبلما تحدث كما تنبئ العلوم الطبيعية بحدوث النتائج من مقدماتها لكن علم الاجتماع لم يتصل الى ذلك حتى الآن فلم يبقَ للعلم الطبيعي الاَّ البحث في الامر الثاني من الامرين المتقدمين وهو كون المرأة غير صالحة طبعًا للقيام باعمال الرجل وعلى ذلك مدار هذه المقالة

ان اكثر ما يلجأ اليهِ ويعتمد عليهِ القائلون بعدم مقدرة المرأة على مساواة الرجل هو انها لا تعمل ولم تعمل بعض الاعمال التي يعملها الرجل . فاذا مالت اليها الآن فميلها غير طبيعي . الاَّ ان هذا القياس غير صحيح لان عدم عملها تلك الاعمال لا يستلزم ان يكون سببهُ انها

تأباها بالطبع اذ قد يكون السبب انها نُعت عنها لدواعٍ خصوصية . فالآن صار الكتّاب على الآلة الكاتبة من النساء ولم يكن الامر كذلك منذ سنوات قليلة بل كان الكتّاب كلهم من الرجال ومع ذلك لا نقول ان طبيعة المرأة تغيرت في عشر سنوات او عشرين سنة . ولو وجدنا المرأة تمتنع عن تعاطي بعض الاعمال في كل البلدان لغير سبب فوميّ او اجتماعي لكان في ذلك مندوحة للقول انها غير لائقة بها طبعاً

والبحث في هذا الموضوع يجب ان يكون بيولوجيًّا وسيكولوجيًّا اي من حيث جسم المرأة ومن حيث عقلها ولكن لا بدَّ قبل ذلك من ان نعرف حال المرأة بين طوائف الناس المختلفة

ان كثيرين من المطالبين بحقوق النساء ومساواتهن للرجال يدّعون ان التفوّق كان للنساء في اول فجر العمران اي ان النساء كنّ في الدرجة الاولى وكان الرجال في الدرجة الثانية بعدهنّ ولذلك كان الابناء ينتسبون الى امهاتهم لا الى آبائهم ولم يصر التفوق للرجال الاَّ منذ عهد غير بعيد في جنب العهد الاول ولذلك فانحطاط المرأة عن الرجل الذي نراهُ الآن ليس متأصلاً في بنيتها بل هو ناتج عن تفوّق سببهُ الحضارة الحالية

لكن لم يقم دليل على ان التفوق كان للمرأة في عصر من العصور . والحقيقة ان بعض الذين لا يزالون على الفطرة يرجعون في انسابهم الى آبائهم وبعضهم يرجعون الى امهاتهم وبعضهم لا يرجع في نسبهِ الى الاباء ولا الى الامهات . وكذلك لا يصح القول بان الانتساب الى الامهات كان عامًّا في وقت من الاوقات . ولو فرض انهُ كان عامًّا لما كانت عموميتهُ دليلاً على تفوق المرأة فان الانتساب الى الامهات شيء وتفوق النساء على الرجال شيء آخر . فاهالي غينيا البريطانية ينتسب كل واحد منهم الى قبيلة امهِ لا الى قبيلة ابيهِ ويرث املاك خالهِ لا املاك عمهِ ولكن مقام المرأة هناك دون مقام الرجل . وقد توجد قبائل يتفوق نساؤها على رجالها ويتسلطن عليهم ولكنها قليلة جدًّا ولا يكون الانتساب فيها الى الام بل الى الاب

والامر الذي يستحق النظر هو ماذا كانت اعمال المرأة على اختلاف الامكنة والازمنة . فالاعتناء بالاطفال منوط بها لسبب طبيعي وهذا الاعتناء وضعف جسمها اذا قورن بجسم الرجل يمنعانها عن الحرب والصيد . فهل فيها علة اخرى تعدُّ من لوازم بنيتها . ان علم الانسان ينفي ذلك او لا يثبتهُ . وفي كل قبيلة تقسم الاعمال بين الرجال والنساء ما عدا الاعتناء بالاطفال ولكن سائر الاعمال التي يتعاطاها الرجال والنساء يختلف اختصاصهم بها باختلاف القبائل فالحياكة خاصة بالرجال في قبيلة المورِي وبالنساء في قبيلة الناڤاجو مع ان الثانية

تعلمت الحياكة من الاولى فيما يقال وكتماها من قبائل هنود اميركا . وصناعة الخزف خاصة بالنساء عند تلك القبائل وبالرجال عند بعض القبائل الافريقية . وما من سبب لاختصاص النساء بالدباغة عند قبائل الروسكن من قبائل اميركا والرجال بالفلاحة عند ابو بلو والنساء بها عند هنود الاركواس ولا لاختصاص الرجال بدهن الثياب عند بعض هنود اميركا واختصاص النساء بدهن الاكياس المصنوعة من الجلد

وقد قام النساء باعمال كثيرة مهمة في كل مكان وزمان ولم تكن اعمالهن مقصورة على الامور البيتية بل كثيراً ما كان لها شأن كبير في الامور المعاشية والصناعات المختلفة . ولكن لم تكن هذه الاعمال لتفصل المرأة عن اعمالها البيتية كالاعمال التي تعاطاها الآن . فالزنجية تمسك المعول بيدها وطفلها على كتفها والهندية تكشط الجلود وتصنع السلال وتطرز الصداري في خلال اعمالها البيتية . ومفاد ذلك كله ان تعاطي المرأة لبعض الاعمال او منعها من تعاطيها جاريان على مقتضى العادة وليس لهما سبب طبيعي . ولا يستثنى من ذلك الا ما يتعلق بولادة الاولاد . والادلة من علم الانسان لا تبيح لنا القول بان الطبيعة تقضي على المرأة بتعاطي الاشغال السياسية او بالامتناع عن تعاطيها ولا انها اصلح من الرجل لتعاطي صناعة الخزف او الحياكة او الدباغة او الفلاحة او الشعر او التصوير او انها اقل ملاحيةً منهُ وانما تدلنا على ان الامم المختلفة اختلفت كثيراً في تعيين الاعمال لرجالها ونسائها ولا تؤيد قول القائلين ان الاعمال التي اختصَّ بها الرجال والتي اختص بها النساء عند متمدني هذا العصر قد قسمت كذلك بينهم لسبب طبيعي دعا الى هذه القسمة وهذا التخصيص

ولنعُد الآن الى ما بين الرجال والنساء من الفروق الجسمية والعقلية ونتظر في هل المرأة احط من الرجل جسداً وعقلاً

ادعى بول البرخنس منذ سنة ١٨٨٤ ان الصفات الوحشية اوضح في المرأة منها في الرجل وحاول اثبات ذلك بتسعة ادلة تشريحية لكن تصدَّى لهُ بول بارتلس ونقض ادلتهُ وبيَّن ان اربعةً منها غير صحيحة او مشكوك فيها وواحداً لا علاقة لهُ بالموضوع والبقية غير مهمة فيه . وقال انهُ يمكن ان يستدل على ان الرجل اقرب الى الوحشية من المرأة بدليل قوة فكيه وكبر وجهه . وقال غيرهُ ان المرأة اشبه بالطفل من الرجل لطول جذعها وقصر ساقيها وكبر رأسها ولكن طول اطراف الرجل وصغر رأسه يجعلانه اقرب الى السعدان منها . وقد استنتج سنتز من بحثهِ ان الرجل والمرأة مختلفان بناءً ولكن كلاً منهما كامل في بنائهِ البيولوجي

ومن المسائل التي يكثر ذكرها والعود اليها صغر دماغ المرأة اذا قورن بدماغ الرجل

اذ الراجح في الاذهان ان العقل الكبير يكون في الدماغ الكبير ولذلك يحسن البحث في هذا الامر بشيء من الاسهاب

لا شبهة ان دماغ الرجل اثقل من دماغ المرأة في كل الشعوب التي وزنت فيها ادمغة الرجال والنساء. فمتوسط ثقل دماغ الرجل من الانكليز ١٣٢٥ غراماً ومتوسط ثقل دماغ المرأة منهم ١١٨٣ غراماً. وقد قيست مساحة جرم الدماغ في مئة باڤاري ومئة باڤارية فاذا متوسط دماغ الرجل ١٥٠٣ سنتمترات مكعبة ومتوسط دماغ المرأة ١٣٣٥ سنتمتراً مكعباً. واذا قابلنا دماغ الرجل بدماغ المرأة من غير نظر الى جسميهما فدماغ الرجل اكبر واثقل من دماغ المرأة ولكن دماغ الفيل ودماغ الحوت كلٌّ منهما اكبر واثقل من دماغ الرجل فثقل دماغ الفيل ٤١٠٠ الى ٤٨٠٠ غرام وثقل دماغ الحوت من ١٩٠٠ الى ٢٨٠٠ غرام ولذلك فمن الجهل ان نعلّق على ثقل الدماغ المطلق اهمية كبيرة في المقابلة بين الرجل والمرأة من حيث القوى العقلية. ويؤيد ذلك اختلاف ثقل الدماغ في كثيرين من الرجال من غير نسبة الى عقولهم. ثم ان الرجال الذين امتازوا على غيرهم هم في الغالب من كبار الادمغة ولكن ذلك غير مضطرد فان ادمغة بعض العلماء المشهورين وُجدت اخف من المتوسط وادمغة بعض الذين لا شأن لهم وجدت كبيرة جداً. وقد احصى ولدير ثقل ادمغة كثيرة فوجد ان اخف دماغ وزنته ٩٠٠ غرام واثقل دماغ وزنته ٢٠٠٠ غرام هما دماغا رجلين غير متمايزين على غيرهما لا في صغر العقل ولا في كبره

واذا نظرنا الى ثقل الدماغ مع اعتبار ثقل الجسم وجدنا ان دماغ المرأة منسوباً الى ثقل جسمها اثقل من دماغ الرجل منسوباً الى ثقل جسمه. فان نسبة ثقل جسم المرأة الى ثقل جسم الرجل كنسبة ٨٣ الى ١٠٠ واما نسبة ثقل دماغ المرأة الى ثقل دماغ الرجل فكنسبة ٩٠ الى ١٠٠ او ان كل ١٠٠ درهم من دماغ الرجل يقابلها ٤٧٤٧ درهماً من جسمه واما كل ١٠٠ درهم من دماغ المرأة فيقابلها ٤٤١٧ درهماً فقط من جسمها. فهل يصح ان نستنتج من هذه الحقائق تفوّق المرأة على الرجل عقلاً. كلاّ ولا سيما اذا قابلنا بين ثقل دماغ الانسان منسوباً الى ثقل جسمه وثقل ادمغة بعض الحيوانات منسوباً الى ثقل اجسامها والاّ فاننا نجد ان الجُرَذ يجب ان يكون اعقل من الانسان وان الخلد متوسط بين الرجل والمرأة وان الفيل اقل عقلاً من اكثر الحيوانات. لكن نسبة ثقل الدماغ الى ثقل الجسم لا تخلو من دلالة صحيحة لان ادمغة الحيوانات الراقية اثقل من ادمغة الحيوانات التي دونها اذا قيست بثقل اجسامها وكذلك الحيوانات الصغيرة الجسم التي من نوع حيوانات اكبر منها ادمغتها اكبر

من ادمغة الحيوانات الكبيرة منسوبةً الى اجسامها كما في الهر والاسد فان نسبة دماغ الهر الى جسمهِ ثقلاً اكبر من نسبة دماغ الاسد الى جسمهِ ثقلاً . وقد تكون زيادة دماغ المرأة منسوبًا الى جسمها مرتبطة بصغر جسمها . وخلاصة ما تقدم من هذا القبيل ان زيادة ثقل الدماغ لا يلزم ان تدل على زيادة العقل لا في الرجال ولا في النساء مع وجود الارتباط التام بين الدماغ والعقل . ولعلَّ ما استنتجهُ بارتلس بعد البحث المدقق في هذا الموضوع هو عين الصواب وهو ان ثقل دماغ الرجل ودماغ المرأة يدل على انهما متساويان في الاستعداد العقلي

ولننظر الآن ما يستنتج من الابحاث العقلية في هذا الموضوع . فقد كان اعتقاد العلماء وغير العلماء ان المرأة دون الرجل عقلاً اي ان متوسط عقول النساء دون متوسط عقول الرجال . لكن البحث الاستقرائي في المدارس التي يتعلَّم فيها الذكور والاناث جعلت كثيرين من العلماء يعدلون عن هذا الاعتقاد . وقد رأى بول بارتلس ما اتتهُ ان النساء يماثلن الرجال مهارة في لعب الشطرنج والسياسة والعلوم الطبيعية والمضاربات في البورصة وكل ما يتوقف على اعمال العقل ولكنهنَّ دون الرجال فيما يستلزم سعة الحيلة . فلا تفلح المرأة مثل الرجل اذا قادت جيشًا او تولت ادارة سفينة او تعاطت صناعة الطب او نظمت الشعر او احذت زعامة الجماهير . وخالفهُ فورل في ذلك فقال ان الرجل يفوق المرأة في قوة الادراك والمرأة تفوقهُ فيما يتوقف على الارادة . والظاهر من اختلاف العلماء انهُ لم تقم حتى الآن ادلة كافية على تقرير منزلة المرأة من حيث نسبة قواها العقلية الى قوى الرجل العقلية

ولا مشاحة في ان الاعمال العقلية التي عملتها النساء في الماضي هي دون اعمال الرجال العقلية . وقد عُلِّل ذلك قبلاً بالعادة الشهرية التي تنتاب النساء . ولكن لم يقم العلماء دليلاً عمليًّا على وجود ارتباط بين هذه العادة والعقل . وقد بحث ارتولد سنتين في احوال ١٠٠ امرأة عمر كلٍّ منهنَّ اكثر من ١٨ سنة فلم يجد ما يؤيد ذلك . وستبقى هذه المسألة عند هذا الحد الى ان يبحث النساء انفسهنَّ فيها ويثبتنَ وجود هذا الارتباط او ينفينهُ

والخلاصة ان منع النساء عن تعاطي بعض الاعمال بناء على انهنَّ غير صالحات لها بطبيعتهنَّ بدليل عدم تعاطيهنَّ لها من قبلُ خطأٌ محض مبني على جهل تاريخ الانسان الذي يدل على ان النساء تعاطين مختلف الاعمال كلها في امكنة وازمنة مختلفة . وان الرجل والمرأة متساويان جسداً وعقلاً وان اختلاف المرأة عن الرجل في العادة الشهرية لم يقم دليل على انهُ يؤثر في اعمالها فيجعلها دون الرجل في تعاطي الاعمال والاشغال ولذلك لا وجه لمنع المرأة عن عمل من اعمال الرجل بدعوى انها منحطة عنهُ